

Distr.: General
3 June 2016
Arabic
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة
(الموئل الثالث)
الدورة الثالثة
سورابايا، إندونيسيا، ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن الأماكن العامة

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة
(الموئل الثالث) بهذه المذكرة الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن
الأماكن العامة، الذي عقد في برشلونة، إسبانيا، في ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن الأماكن العامة

إعلان برشلونة

نحن، المشاركين في الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن الأماكن العامة، الذين تمثل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومات وطنية وإقليمية ومحلية، ومؤسسات من منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات من المجتمع المدني، ومؤسسات أكاديمية وبخثية، وعمال ونقابات عمالية، والقطاع الخاص، ومؤسسات اجتماعية وتضامنية، ومنظمات أهلية، ومؤسسات خيرية، ومنظمات نسائية وشبابية، إذ نعرب عن شكرنا لبلدية برشلونة على استضافة هذه المناسبة، نقترح النظر في الإعلان التالي واعتباره مساهمة أساسية في العملية الرامية إلى إعداد الخطة الحضرية الجديدة، التي من المزمع أن تعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر أن يعقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

ونذكر بالوثائق الختامية المعنونة إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تركز على المدن من خلال الهدف ١١ والغاية المحددة المتعلقة بالأماكن العامة (الغاية ١١-٧)، وكذلك الأهداف والغايات المترابطة الأخرى في جميع أقسام الخطة وفي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي اعتمد مؤخرًا.

ونرحب على وجه الخصوص بالاعتراف بأهمية الأماكن العامة لتحقيق التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال الغاية المحددة ١١-٧، التي تنص على أنه ينبغي لنا "توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠".

ونقر مع الارتياح بالاهتمام الكبير الذي أولي لمفهوم الأماكن العامة في العملية التحضيرية، بما في ذلك ورقة المناقشة بشأن الأماكن العامة وتقرير وحدة السياسات ٦، المعنون "الاستراتيجيات المكانية الحضرية: سوق الأراضي والفصل"، حيث تتفق العملية برمتها مع التعريف التالي للأماكن العامة: "الأماكن العامة هي جميع الأماكن، بما فيها الشوارع، المملوكة ملكية عامة أو ذات الاستخدام العام، التي يمكن للجميع الوصول إليها والتمتع بها مجانًا ومن دون دافع للربح".

وندعو إلى دور محوري للأماكن العامة في الخطة الحضرية الجديدة، لأنها تشكل دافعا رئيسيا لتحقيق طموحنا الجماعي في مدن ومستوطنات بشرية أكثر استدامة وعدالة وديمقراطية لجميع سكان ومرتادي المدينة المؤقتين والدائمين، سواء أكانوا يعيشون هناك بصورة قانونية أم بصورة غير نظامية.

ونشدد على أن:

- حقوق الإنسان أساسية لتعزيز وتطوير التحضر الذي يتسم بأنه مستدام وشامل اجتماعيا ويعزز المساواة ويكافح التمييز بجميع أشكاله ويمكن الأفراد والمجتمعات المحلية. والخطة الحضرية الجديدة فرصة فريدة تتاح لسلطات الدولة على جميع المستويات من أجل إعمال حقوق الإنسان لجميع السكان
- الحق في المدينة نموذج جديد يوفر إطارا بديلا لإعادة التفكير في المدن والتحضر. وهو يتوخى الممارسة الفعالة لجميع حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو ما أعرب عنه من خلال أهداف التنمية المستدامة، والوفاء بالالتزامات الواردة في جدول أعمال الموئل
- هناك حاجة إلى الحفاظ على طابع ونوعية الأماكن العامة التاريخية القائمة، من أجل تعزيز الهوية المحلية ونقل التراث إلى الأجيال المقبلة؛ وإلى تحسين الأماكن العامة القائمة في الأجزاء المركزية والطرفية من المدينة، من أجل الارتقاء بنوعيتها وتعزيز شعور المجتمعات المحلية بالانتماء؛ وإلى تصميم أماكن عامة جديدة في المناطق المبنية وفي التوسعات الحضرية الجديدة، من أجل تحسين نوعية حياة السكان وتدعيم الاستقرار الاجتماعي.

ما هو الغرض من الأماكن العامة؟

في عالم يزداد تحضرا باطراد، يجب أن يضمن الحق في المدينة للأشخاص الذين يتقاسمون الحيز الحضري حاليا والأجيال القادمة التي سترثه. وهذا يعني أنه لا بد من الأخذ بالتخطيط الحضري والسياسات العامة القادرة على إنتاج مدن ومستوطنات بشرية تكون على قدر أكبر من الاحتلاط والتضام وتميز بالعدالة الجنسانية والاجتماعية. والتضام والاحتلاط يجعلانها أكثر إنصافا واستدامة وبالتالي أفضل استعدادا لمواجهة التحديات على الحق في المدينة، من قبيل تحويل أحياء الفقراء إلى ضواح للأثرياء أو الفصل المكاني أو الزحف العشوائي. والمكان العام الحضري ليس فقط البيئة التي تصبح فيها هذه التحديات أكثر وضوحا؛ بل هو أيضا المكان الذي يمكن انطلاقا منه صدها بقوة مع قدر أكبر من الثبات.

ولكن، من أجل أن يستجيب المكان العام للغرض الحقيقي منه وأن يكون في خدمة الناس ويضفي الديمقراطية على مدنها، ينبغي معالجته من منظور متكامل، يتجاوز حدوده المادية ويتناول أبعاداً أساسية مثل (١) "الأغورا" (بعده الاجتماعي والسياسي)، (٢) الاقتصاد، (٣) التنقل، (٤) الإسكان.

١ - الأغورا (البعد الاجتماعي والسياسي)

إمكانية الوصول واستيعاب الجميع

- ينبغي أن تكون الأماكن العامة مجانية وخالية من الحواجز المادية والقانونية والمعمارية التي تعوق وجود المتشردين والأشخاص ذوي الدخل المنخفض (التصميم المعيق أو الرادع) وتضيق التنقل على الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على التنقل لممارسة حقوقهم وحرياتهم بصورة كاملة
- من المهم كفالة الوصول إلى المناطق الطبيعية والواجهات البحرية والمواقع التراثية
- تمكن الأماكن العامة السكان من مواصلة الانخراط في المدينة والمطالبة بنصيب فيها. وهذا ينطوي على احترام عدد من الحقوق والحريات وحمايتها، مثل الحق في حرية التعبير والتجمع، والمعلومات، والتشاور، والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار
- الأماكن العامة قد تكون أماكن تتفاقم فيها التوترات الاجتماعية أو يمكن أن تحدث فيها مضايقات وتهديدات وأعمال عنف. ويتعين عدم الاكتفاء بتناول الأسباب الجذرية لهذه المسائل، بل يتعين أيضاً تصميم عناصر الأماكن العامة (من قبيل الأضواء) بالتشاور مع السكان، لا سيما النساء، والأطفال، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والشباب. وعلاوة على ذلك، تسهم علاقات القرب، أو العلاقات الاجتماعية الإيجابية والرقابة المجتمعية، إسهاماً قوياً في تعزيز أمن المواطنين وتصوره.

تنوع الاستخدامات

- ينبغي أن تكون الأماكن العامة متنوعة الاستخدامات لتوفير استخدامات وطرق وصول متعددة تيسر بسبل من بينها وضع ترجمات للافتات الدالة على الأماكن العامة والتجارية للأقليات العرقية
- يمكن تهيئة المناطق الفارغة وغير المحددة الاستخدام بصورة أفضل لتسخيرها للأحياء لاستخدامها أو لتوفير إمكانية استضافة مناسبات مجتمعية استثنائية فيها

- يمكن أن تمثل الأماكن العامة خيارا للإيواء المؤقت وأن توفر مكانا للإجلاء في حالة الطوارئ. وينبغي النظر في هذا الأمر على وجه الخصوص في ضوء المسائل الناشئة عن تغير المناخ والهجرة.

التصميم الجيد والمقياس البيئي والبشري

- ينبغي أن تعكس الأماكن العامة مقياسا بشريا وتوزيعا للأراضي ودرجة من التكامل مع المحيط المباشر بما يعزز استخدامها اليومي وصيانتها وأمن وسلامة الجميع فيها
- ينبغي أن تكون عملية التصميم إنتاجا مشتركا لإسهامات أصحاب المصلحة وأن تشمل الهويات المادية والثقافية والاجتماعية التي تحدد هوية المكان
- يمكن أن يسهم تصميم الأماكن العامة بالعديد من المنافع المشتركة في التقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثير المدن في نظام المناخ العالمي، سواء من خلال تدابير التخفيف (وفورات الطاقة والكفاءة في استخدام الموارد في الخدمات العامة) أو تدابير التكيف (شبكة المساحات الخضراء والمسطحات المائية، والبنية التحتية، ومراقبة موجات الحر). ويمكن أن يؤدي بصورة أعم إلى تحسين قدرة المدن على الصمود
- الأماكن العامة أساسية لحماية التنوع البيولوجي الحضري، لا سيما من خلال تعزيز الأوساط الإيكولوجية المستمرة.

التوزيع والتكامل

- من المهم أيضا أن يكون توزيع الأماكن العامة كثيفا على جميع المستويات في الأراضي الحضرية. وينبغي أن توجد في جميع الأحياء أماكن عامة ومناطق خضراء مناسبة للاستجمام والتفاعل الاجتماعي على مسافة معقولة من البيت. والأماكن العامة، على النقيض من تصور أنها تقتصر على كونها مناطق مفتوحة وغير محصورة، هي ذات طابع مكاني معقد يتضمن أروقة ومساحات تحت الأرض وأبنية مغلقة. وينبغي السعي إلى تحقيق التكامل مع سائر العناصر المادية للمدينة، مثل مرافق البلدية والبنى التحتية العامة والأبنية السكنية والتجارية
- الشارع والمسكن مكانان مترابطان. والأماكن العامة الأكثر ألفة وأمانا هي تلك التي تعكس مستوى أكبر من مشاركة الجيران فيها وتسخيرها لاستخدامهم الخاص.

وعليه، فإن وجود علاقة تتيح الرؤية وسهولة التنقل بين أماكن السكن والأماكن المفتوحة أمر أساسي.

- ينبغي أن تتجاوز البنى التحتية العامة (محطات السكك الحديدية وقطارات الأنفاق، والأسواق، ومنشآت المعالجة) التخصص الأحادي الوظيفة وأن تكون على درجة كافية من التعقيد بحيث تصبح أماكن للتفاعل الاجتماعي مع وظيفة تربية
- ينبغي إيجاد شبكة كافية وجيدة الترابط من الشوارع والأماكن العامة الأخرى، لا سيما في التوسعات الحضرية الجديدة وعند التحول الحضري، نظراً إلى أن المدن الناجحة والكثيفة والمختلطة تخصص عموماً ما يتراوح بين ٣٥ و ٥٠ في المائة من الأراضي الحضرية للأماكن العامة. وسيطلب هذا اعتماد تشريع بشأن إعادة التخطيط وإعادة ترتيب الأراضي لحياسة أراض عامة مناسبة.

الاستجمام والصحة

- ينبغي أن توفر الأماكن العامة تكافؤ الفرص للتمتع بالأماكن الداخلية/الخارجية وتعزيز الممارسات الصحية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في انسجام مع الطبيعة. وينبغي أن تسهم في رفاه الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة (بمن فيهم الأطفال وكبار السن والمشردون والمرضى والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون غير النظاميين) وأن تيسر توزيعاً أكثر إنصافاً للواجبات التي تقع تقليدياً على عاتق المرأة بشكل رئيسي ضمن نطاق المنزل.

التعبير الثقافي والسياسي

- يمكن أن تهيء الأماكن العامة البيئة لتبديد الخرافات والتصورات النمطية المدمرة المرتبطة بالمهجرة عن طريق تعزيز النقاش العام بشأن المساهمات المتنوعة والإيجابية للغاية التي يسهم بها المهاجرون في المجتمعات المحلية
- لا يهدد وصول الجمهور إلى المناطق الهشة أو التي يجري التركيز على حفظها قيمتها الطبيعية أو قيمتها التراثية، بل يتيح للناس معرفتها بشكل كامل وتقديرها والدفاع عنها، وهو ما يشكل في حد ذاته ضماناً أكبر لحفظها
- تؤدي الأماكن العامة والمرافق التعليمية والثقافية البلدية (المدارس والمكتبات والمراكز المدنية والمتاحف) ووظيفة تربية لا غنى عنها للديمقراطية والتحول الاجتماعي، تسهم من خلالها في بناء مواطنة ناقدة وملتزمة ومستنيرة. والوظيفة التربوية، التي ينبغي أن

تعزز النقاش النقدي وتمنع تلقين العقائد، ينبغي أن تعزز من جميع النواحي وأن تسود في أي مكان عام.

تسوية النزاعات والتعايش

• الأماكن العامة هي حيث تجري حوارات ومواجهات بين المستخدمين تحدد الآليات اللازمة لتمكين النزاعات من أن تنشأ وتُحل، لا سيما في المدن المعقدة متعددة الثقافات، بحيث يكون بمقدور تلك الأماكن أن تقدم قيمتها المضافة إلى مختلف المجموعات والاحتياجات.

الحوكمة

- يمكن ضمان كمية ونوعية الأماكن العامة من خلال آليات الحوكمة الحضرية المناسبة ومن خلال إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات وكفالة الشمول والمشاركة في اتخاذ القرار
- تتطلب الأماكن العامة إطاراً قانونياً وسياساتياً على المستوى المركزي يتيح للسلطات المحلية تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية على نحو فعال ويمكنها أيضاً باعتبارها جهات راسمة للسياسات تستفيد من مستوى كاف من الاستقلالية في اتخاذ القرار وفقاً لصلاحياتها
- يتطلب نظام الحوكمة المتعدد المستويات الناتج عن ذلك التزاماً سياسياً من جميع مستويات الحكومة لتقاسم المهام الفنية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية بغرض التنسيق والتعاون. وينبغي أن توضع هذه السياسة من خلال عملية شفافة وتشاركية تشمل، بالإضافة إلى السلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، جميع الجهات المعنية من غير الدول، من قبيل المنظمات غير الحكومية والمواطنين والقطاع الخاص.

٢ - الاقتصاد

الاستدامة والمراقبة الديمقراطية للإمدادات والنفائات الحضرية الأساسية

- تعزيز تعميم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع القطاعات باعتباره بديلا اقتصاديا شاملا للجميع وقائما على حقوق الإنسان وله مقومات البقاء وأداة أساسية لمستقبل المدن
- وضع آليات لإعادة توزيع الزيادات في قيمة الممتلكات التي تحدثها الأماكن العامة الجيدة في حالة الاستخدامات السكنية أو التجارية أو الإنتاجية، ومنع استرداد القيمة الزائدة بصورة فردية فقط، من خلال الأخذ بفرض الضرائب العادلة وإعادة توزيع المكاسب على نطاق الموقع والمدينة بهدف زيادة الإنصاف والتنمية الاجتماعية وضمان مساهمة ملاك الأراضي في التنمية الحضرية
- ينبغي أن تشمل الأماكن العامة الحوكمة التي تكفل حفظ الأراضي الزراعية وشبه الحضرية والحضرية المخصصة لإنتاج الأغذية من قبل صغار منتجي الأغذية من المضاربة العقارية
- من أجل تحسين تكامل المدن وتخفيف آثار تغير المناخ، ينبغي أن يكون إضفاء الطابع الديمقراطي على خدمات الطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووضعها تحت سلطة البلديات، وشفافيتها، وإنتاجها وإدارتها على نحو مستدام، وكذلك الوصول الذي تنظمه البلديات إلى النفائات والتصحاح، حقا لجميع السكان، بمن فيهم المهاجرون
- رعاية الأنشطة الاقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، النظامية منها وغير النظامية، مع إيلاء اهتمام خاص لتكامل الأماكن الحضرية مع الأماكن الريفية والطبيعية وتنشيط الأماكن غير المنتجة بغية تحسين أسباب معيشة المنتجين والعمال المحليين، بمن فيهم العاملون في القطاعات غير النظامية
- استحداث أطر تنظيمية تضمن التوازن الإقليمي في الروابط الحضرية الريفية من خلال شبكات من الأماكن العامة، باعتبارها الأساس للنظم الاقتصادية.

إقامة توازن بين إنتاج الثروة والاستهلاك المسؤول

- تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين المحليين المسؤولين، والتفاعلات الاجتماعية، وكذلك الأماكن العامة النابضة بالحياة والشاملة للجميع والمتنوعة من خلال تمكين

شبكات يسهل الوصول إليها من الأسواق البلدية، والتجارة المحلية، والباعة المتجولين، وجامعي النفايات

- يتعين ضمان الطابع العام للأماكن العامة وتجنب خصصتها حتى ولو ظل استخدامها عاما، لا سيما فيما يتعلق بالشوارع والأماكن المفتوحة في البيئات المعمورة من قبيل الساحات. وتحدد الاتجاهات العالمية على مختلف المستويات هذه المسألة بوصفها أولوية، حيث تبرز الحاجة إلى علاقة إيجابية متبادلة بين الأماكن العامة والخاصة، بما في ذلك المساكن والكتل السكنية
- يلزم إقامة شكل جديد من الشراكة يكون فيها للناس وأصحاب المصلحة الحق في الوصول إلى العملية والمشاركة فيها، وكذلك صياغة أنظمة أكثر صرامة ضد خصخصة الأماكن العامة
- تكرر التعاون المتعدد القطاعات بشأن المسائل الشاملة مثل العمالة، واستخدام الأراضي، والغذاء ورعاية الأماكن العامة، بما في ذلك الحوكمة الفعالة لضمان حفظ الأراضي الزراعية وشبه الحضرية والحضرية المخصصة لإنتاج الأغذية من قبل صغار منتجي الأغذية. وضمان كفاية البنى التحتية التي تربط صغار المنتجين بالأسواق المحلية.

٣ - التنقل

تغيير النموذج إلى مدينة ما بعد السيارة

- ثمة حاجة إلى نقلة نوعية من نموذج تنقل يستند إلى استخدام السيارات الخاصة إلى تنقل يتسم بقدر أكبر من الاستدامة والديمقراطية والتركيز على المناخ، من خلال تشجيع وسائل النقل ذات الكفاءة، بما في ذلك دراسة حصص أنماط التنقل في الرحلات اليومية. وينبغي تعزيز السياسات الثقافية المتعلقة بالاستخدام المكثف للمركبات الآلية الخاصة والتوعية بآثاره على الصحة والإنتاجية والاستدامة والإنصاف.

تعزيز الصلاحية للمشبي واستخدام الدراجات في أماكن عامة أكثر إنسانية

- يشكل تعزيز الصلاحية للمشبي واستخدام الدراجات أحد التدابير الأساسية لجلب الناس إلى الأماكن العامة، والحد من الاكتظاظ، وتعزيز الاقتصاد والتفاعلات على الصعيد المحلي، فضلا عن تحسين السلامة في المدن. وتساعد الصلاحية للمشبي على

تقليل الاعتماد على السيارات والتخفيف من الاكتظاظ وتلوث الهواء واستنفاد الموارد

- الأماكن العامة الصالحة للمشبي وتلك التي تتيح استخدام الدراجات، التي تصمم وفق مقاييس تناسب البشر، هي أدوات فعالة للمدن المراعية للنساء والأطفال وكبار السن، تزداد إمكانية العيش فيها والتمتع بها.

تنفيذ شبكات النقل العام الديمقراطية والمستدامة

- يجب أن تعزز السياسات العامة والتخطيط الحضري النقل العام لأنه طريقة هيكلية لتعزيز التنقل الأكثر ديمقراطية واستدامة. ويجب أن يوزع النقل العام توزيعاً مكانياً وزمانياً جيداً ويجب أن يكون ميسور التكلفة ومتاحاً للجميع. ويجب أن يكون متعدد الوسائط ويجب أن تكون بناه التحتية على علاقة متوازنة مع الأحياء التي تعبرها وألا تشكل حواجز كبيرة
- تطوير قدرات التخطيط الحضري على وضع خطط استراتيجية للأماكن العامة على نطاق المدينة والأحياء وعلى مستوى الشوارع، تستجيب بطريقة شاملة للتحديات الحضرية التي تطرحها مسائل التنقل والإيكولوجيا والمسائل الاجتماعية
- تحديد تدابير وقواعد التخطيط التي تكفل بطريقة كمية إنشاء أماكن عامة متاحة للجميع، مع إيلاء الأولوية لتنقل المشاة ومستخدمي الدراجات، باعتبارها جزءاً من البيئة المعيشية المتنوعة والناطقة بالحياة.

٤ - الإسكان

الحق في سكن لائق

- ينبغي تعزيز إمكانية حصول الجميع على نوعية جيدة من الأماكن العامة باعتبارها عنصراً جوهرياً من عناصر تعريف الحق في سكن لائق، التي تضم حالياً ضمان الحياة، والقدرة الاقتصادية، وإمكانية الحصول على السكن، والموقع، والملاءمة من الناحية الثقافية، وأمن خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء وإمكانية الحصول عليها
- يمكن أن يؤدي توفير أماكن عامة جيدة إلى تحسين ظروف السكن بشكل كبير في كل من البيئة الحضرية القائمة والتوسعات المشادة حديثاً، مع إيلاء اهتمام خاص

لاحتياجات الفئات الضعيفة، بما فيها فئة الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية

- ينبغي أن يصبح السكن الاجتماعي مع أماكن عامة جيدة القاعدة وليس الاستثناء في المدن. وبدلاً من أن يكون مقصوراً على المواقع النائية والمحيطية، ينبغي توزيعه في جميع أنحاء المدينة، مع إيلاء الأولوية للتجديد الحضري، من أجل مواجهة تحويل أحياء الفقراء إلى ضواحي للأثرياء، ومواجهة "التحويل المفرط للأماكن إلى مقاصد سياحية" في سياقات محددة.

الوظيفة الاجتماعية للأراضي والممتلكات والمدينة

- ينبغي أن تعزز السياسات والمبادرات خيارات السكن البديلة، والتحول من غلبة الملكية الخاصة للمساكن إلى الإيجارات، وتنوع أشكال الحياة، بما في ذلك الحلول التعاونية من قبيل مشاريع المساكن التي تتشارك في بعض المرافق والمؤسسات الاستثنائية للأراضي المجتمعية، التي تحسّن من خلال توفير أماكن عامة ملائمة
- تهدّد إمكانية حصول الجميع على أماكن عامة جيدة بظاهرتين متقابلتين هما، تسخير الأماكن العامة للاستخدام الخاص نتيجة تحويل أحياء الفقراء إلى ضواحي للأثرياء وخصخصة الأماكن العامة نتيجة المشاريع السكنية المقصورة على جماعات محددة والأحياء المسيجة
- يؤدي تصعيد أسعار الإيجارات من خلال المضاربة في المواقع الأكثر جاذبية في جميع أنحاء العالم إلى تحويل المدينة وأماكنها العامة إلى صحارى من خلال طرد وإخلاء سكانها ومجتمعاتها المحلية وأعمالها التجارية الصغيرة النظامية وغير النظامية. وبوسع تنظيم السوق الخاصة، وضبط الإيجارات، ومحاولة منع ظاهرة المساكن الشاغرة مواجهة ما سبق وتعزيز الوظيفة الاجتماعية للملكية
- تشكل الأراضي والمساكن، لا سيما عندما تكون مجهزة بأماكن عامة جيدة، أصولاً قيمة جداً. ولذلك، ينبغي أن تخضع لضرائب عادلة وآليات استرداد القيمة الزائدة. وينبغي إعادة توزيع هذه الإيرادات على الأحياء الأقل حظاً وفقاً لمبادئ التضامن الحضري.

سياسات وأدوات الإسكان

- يتعين أن تعزز سياسات الإسكان نُهج الإسكان المتكامل المحلية عن طريق تلبية احتياجات الناس وتناول الصلات القوية بين التعليم والعمالة والسكن والصحة، وعن طريق استهداف إلغاء الفصل. وعلى نفس المنوال، يتعين أن تؤمن ضماناً الحيازة، بما في ذلك منع عمليات الإخلاء القسري والتشريد، وضمان توفير إعادة تخصيص مساكن لائقة تحفظ الكرامة عن طريق الشركات المالكة للمساكن والسلطات العامة في حالة الطرد من قبل فرادى المالكين. وثمة حاجة إلى وضع استراتيجيات وسياسات مخصصة قائمة على حقوق الإنسان وإلى الحماية الاجتماعية لمواجهة التشرد من قبيل برامج السكن أولاً الشاملة والمستدامة، مع وضع أهداف قابلة للقياس وجداول زمنية، وبطريقة شاملة.

ونستنتج أنه لكي تكون مدننا أكثر ديمقراطية، أي أكثر عدلاً واستدامة، يلزم أن نضع سياسات عامة وخطط حضرية تعزز على النحو الأفضل نسجا حضرية متضامنة ومختلطة:

- [الأغورا] تمهد فيها الحرية، والمساواة بين الجنسين، والإنصاف، والتنوع في التعبير، والشفافية، والتربية، وثقافة التواصل المدني والنقدي، وكذلك المشاركة الملزمة والمساءلة الطريقَ للتشارك في إنتاج المكان الحضري، لصالح جميع السكان، سواء كانوا مؤقتين أو دائمين، وسواء كانوا يعيشون في ظروف قانونية أو غير قانونية
- [الاقتصاد] تُضمن فيها فرصُ المشاركة في الثروة المشتركة وإضفاء الطابع الديمقراطي على الأنشطة الاقتصادية لإدماج أرباب الأنشطة الصغيرة والمنتجين المحليين
- [التنقل] يُستعاض فيها عن الاعتماد على السيارات الخاصة، مع ما له من عواقب وخيمة تعلق بالصحة، والإنصاف، وتغير المناخ، وهدر الطاقة، والزحف الحضري العشوائي، والفصل المكاني، بالصلاحية للمشبي وركوب الدراجات والنقل العام
- [السكن] يُضمن فيها الحق في الحصول على مساكن مستدامة ولائقة وبتكلفة معقولة بالتزامن مع الحق في أحياء متنوعة وذات موقع جيد.

وهذه الميادين الأربعة ذات طابع عالمي لأنها تتعلق بالمدن في جميع أنحاء العالم. وهذا هو السبب في أنه يتعين تزويد الحكومات المحلية بما يكفي من الموارد لكي تعالجها على النحو المناسب وتكون قادرة على ضمان حقوق الإنسان والحق في المدينة.

وأخيراً، نلتزم بتعزيز المبادئ والتوصيات الواردة في إعلان برشلونة هذا للموئل الثالث، وضمن أن يسهم ذلك بشكل فعال في صياغة الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.
